مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد14/ العدد: 01 (2026)، ص: 575-587

المجتمع المدني الجزائري وقانون الهجرة غير الشرعية الإقليمية: نحو شراكة إنسانية في الحماية والمرافقة على ضوء تجربة الكفالة الكندية للاجئين

Algerian Civil Society and Regional Irregular Migration Law: Towards a Humanitarian Partnership in Protection and Support in Light of the Canadian Refugee Sponsorship Experience

محمد بن سعدة[1]، فلة عربي عودة[2]

[1] **جامعة الجزائر03 (الجزائر)**،bensaada.mohamed@univ-alger3.dz

[2]**جامعة الجزائر03 (الجزائر)**، arbiaouda.fella@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/29 تاريخ القبول: 2026/01/07 تاريخ النشر: 2026/01/23

ملخص:

يتناول هذا المقال دور المجتمع المدني الجزائري في مواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية ضمن الإطار الإقليمي، من خلال البحث في إمكانيات بناء شراكة إنسانية فعالة في مجال الحماية والمرافقة. ويركز على أهمية إشراك الفاعلين المحليين في تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للمهاجرين واللاجئين. كما يستعرض تجربة الكفالة المجتمعية الكندية كنموذج ناجح يمكن الاستفادة منه في السياق الجزائري. ويقترح تبني آليات مشابهة لتعزيز التضامن المجتمعي وتحقيق حماية أكثر إنسانية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، الهجرة غير الشرعية، الحماية، المرافقة، الكفالة الكندية

Abstract:

This article explores the role of Algerian civil society in addressing the challenges of irregular migration within a regional framework, focusing on the potential to build an effective humanitarian partnership in protection and support. It emphasizes the importance of involving local actors in providing legal and social assistance to migrants and refugees. The study highlights the Canadian community sponsorship model as a successful example that could inspire similar initiatives in Algeria. It proposes adopting comparable mechanisms to strengthen social solidarity and promote a more humane approach to migrant protection.

Keywords: Civil Society, Irregular Migration, Protection, Support, Canadian Sponsorship

***المؤلف المرسل:** محمد بن سعدة

1. مقدمة

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالمنطقة. وقد تزايدت التحركات البشرية عبر الحدود الإقليمية، مما فرض تحديات جديدة على الدولة والمجتمع المدني. في هذا السياق، برزت الحاجة إلى مقاربات إنسانية تتجاوز البعد الأمني والقانوني التقليدي.

لقد ظهرت دعوات لتعزيز دور الفاعلين المحليين في تقديم الدعم والمرافقة للمهاجرين. كما أثارت التجارب الدولية، وعلى رأسها النموذج الكندي في الكفالة المجتمعية، اهتمامًا متزايدًا لدى الباحثين وصناع القرار. وانطلقت هذه الدراسة من هذا الواقع المتغير لتسليط الضوء على إمكانات التفاعل الإنساني في معالجة الهجرة غير الشرعية.

ولقد طرحت هذه الدراسة إشكالية مركزية تمثلت في الحقل الاستفهامي التالي:

ما مدى قدرة المجتمع المدني الجزائري على المساهمة الفعالة في حماية ومرافقة المهاجرين غير الشرعيين ضمن الإطار الإقليمي وهل يمكن استلهام تجربة الكفالة الكندية للاجئين كآلية إنسانية قابلة للتطبيق في السياق الجزائري وماهي التحديات القانونية والمؤسساتية التي واجهت هذا التوجه خاصة في ظل غياب إطار تنظيمي واضح للكفالة المجتمعية؟

واعتُبر غياب التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني من أبرز العوائق أمام بناء شراكة إنسانية مستدامة. لذلك، سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التشريعات الوطنية والجهود المدنية في مجال الهجرة. وانطلقت من فرضية أن تعزيز هذه العلاقة قد يُفضي إلى نموذج جزائري أكثر إنسانية وفعالية.

بُنيت الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي وجهت مسار البحث والتحليل. أولًا، افترضت أن المجتمع المدني الجزائري يمتلك إمكانات تنظيمية وبشرية تؤهله للعب دور محوري في حماية المهاجرين. ثانيًا، رأت أن تجربة الكفالة الكندية تمثل نموذجًا قابلًا للتكييف مع الخصوصيات الجزائرية، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والدعم القانوني. ثالثًا، اعتبرت أن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح أي مبادرة إنسانية في هذا المجال. كما افترضت أن التحديات الأمنية لا ينبغي أن تُقصي البعد الإنساني في معالجة الهجرة غير النظامية. وأخيرًا، توقعت أن تبني آليات الكفالة المجتمعية قد يُسهم في تحسين صورة الجزائر دوليًا في مجال حقوق الإنسان.

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية. هدفت أولًا إلى تحليل واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ضمن السياق الإقليمي. كما ركزت على استكشاف دور المجتمع المدني في تقديم الحماية والمرافقة للمهاجرين واللاجئين. وهدفت إلى تقييم مدى قابلية تطبيق تجربة الكفالة الكندية في الجزائر، من حيث الإمكانات والتحديات.

بالإضافة إلى ذلك، سعت إلى اقتراح آليات قانونية ومؤسساتية لتعزيز الشراكة الإنسانية بين الدولة والمجتمع المدني. كما هدفت إلى إثارة النقاش الأكاديمي حول ضرورة تبني مقاربات أكثر إنسانية في التعامل مع الهجرة. وانطلقت من قناعة بأن الحلول المستدامة تتطلب تضافر الجهود الرسمية والمدنية.

اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، ارتكز على تحليل النصوص القانونية الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية. كما استندت إلى دراسة مقارنة بين النموذج الجزائري وتجربة الكفالة الكندية للاجئين. واستُعين بمجموعة من المصادر الأكاديمية والتقارير الدولية لتدعيم التحليل.

وتم تحليل دور المجتمع المدني من خلال مراجعة أنشطته ومبادراته في مجال الهجرة. كما أُجري تقييم نقدي للسياسات العمومية ذات الصلة، بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف. وارتكزت المنهجية على الربط بين المعطيات النظرية والواقع الميداني لتقديم رؤية متكاملة.

2.تحليل دور المجتمع المدني الجزائري في مواجهة الهجرة غير الشرعية ضمن الإطار القانوني الإقليمي:

شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تصاعدًا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر الحدود الجنوبية والبحر الأبيض المتوسط. وقد ارتبط هذا التصاعد بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع فئات واسعة من الشباب إلى البحث عن بدائل خارج الوطن. في هذا السياق، برزت الحاجة إلى تدخل فاعلين غير حكوميين، وعلى رأسهم المجتمع المدني، من أجل تقديم الدعم والمرافقة للمهاجرين.

وقد تداخلت هذه الآلية مع الإطار القانوني الإقليمي الذي حاول ضبط حركة الهجرة عبر اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. وانطلقت هذه الدراسة من هذا الواقع لتُحلل مدى قدرة المجتمع المدني على التفاعل مع هذه الإشكالية ضمن هذا الإطار القانوني.

لقد اعتُبر المجتمع المدني الجزائري أحد الفاعلين الأساسيين في التصدي لتداعيات الهجرة غير النظامية، من خلال مبادرات إنسانية ومرافقة قانونية واجتماعية. ومع ذلك، واجه هذا الدور تحديات عديدة، أبرزها غياب التنسيق مع السلطات الرسمية، وضعف الاعتراف القانوني بمبادراته. وقد طرحت هذه الإشكالية تساؤلات حول مدى انسجام تدخلات المجتمع المدني مع التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة. كما استدعت المقارنة مع تجارب دولية ناجحة، مثل تجربة الكفالة الكندية، لتقييم مدى قابلية التكييف المحلي. ومن هنا، انطلقت الدراسة لتحليل هذا الدور ضمن إطار قانوني إقليمي متغير ومعقد.

1.2 الإطار القانوني الإقليمي للهجرة غير الشرعية:

عالجت التشريعات الإقليمية في شمال إفريقيا والاتحاد الإفريقي مسألة الهجرة غير الشرعية من زاوية أمنية، حيث ركّزت على ضبط الحدود ومكافحة التسلل غير القانوني أكثر من اهتمامها بحقوق المهاجرين. وقد تبنّت هذه التشريعات سياسات ردعية، فسنّت قوانين جرّمت العبور غير الشرعي دون أن تُوفّر بدائل قانونية أو إنسانية. كما أبرمت الدول اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات الأمنية وترحيل المهاجرين، مما عزّز الطابع الأمني في التعامل مع الظاهرة.

والسمة الغالبة على هذه المقاربات أنها في مجملها أهملت البعد الإنساني، فلم تُراعِ ظروف الهروب أو دوافع اللجوء، بل صنّفت المهاجرين مباشرة كتهديد محتمل، وهنا يُطرح سؤال ما حقيقة المهاجر الأمنية فهل هو تهديد أمني داخل الدولة المضيفة؟

حقيقة لقد نُظر إلى الهجرة غير الشرعية في بعض الدول على أنها تهديد محتمل للأمن القومي، خاصة عندما أصبحت لها علاقة بعمليات تهريب البشر أو الجريمة المنظمة .لكن هذا التصور نبع من مخاوف تعلقت مباشرة بضعف الرقابة على الحدود، واحتمالية تسلل عناصر خطيرة أو غير موثوقة، إضافة إلى الضغط الذي سببته الهجرة غير الشرعية على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهو ما أثار قلق بعض المجتمعات المحلية.

لكن في المقابل، رأى كثيرون أن هذا التهديد مبالغ فيه، إذ أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين فروا من ظروف قاسية كالحروب أو الفقر أو الاضطهاد، باحثون عن الأمان والفرص . لهذا كان التعامل معهم باعتبارهم خطرًا هو

الذي أدى إلى تهميشهم وعزز الصور النمطية السلبية، مما أعاق اندماجهم في المجتمع وغذى التوترات الاجتماعية . وبالتالي أصبح التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد سياسات متوازنة تحمي الأمن دون المساس بالكرامة الإنسانية.

من جانب آخر تم تسليط الضوء أيضا على التشريعات الإقليمية، التي أهملت إشراك المجتمع المدني ودوره الفعال في إدارة الملف، رغم دوره الحيوي في الحماية والمرافقة.

بحيث تمثلت إشكالية التشريعات الإقليمية في تجاهلها لدور المجتمع المدني، رغم كونه فاعلاً أساسياً في مرافقة المهاجرين غير الشرعيين وحمايتهم. فقد ركزت هذه التشريعات غالباً على البعد الأمني والرقابي، متناسية أهمية المقاربة الإنسانية والاجتماعية التي يمكن للمجتمع المدني توفيرها. وعليه فإن هذا التهميش هو الذي أدى إلى ضعف التنسيق بين السلطات والمنظمات غير الحكومية، مما أثر سلباً على فعالية الاستجابة للأزمات المرتبطة بالهجرة. كما حُرم المهاجرون من خدمات الدعم النفسي والقانوني التي يمكن للجمعيات توفيرها، وهو ما زاد من هشاشتهم. لذلك فإن تعزيز إشراك المجتمع المدني يبقى ضرورة لضمان معالجة شاملة ومتوازنة لهذا الملف.

تأسيسا على الممارسات الوطنية والدولية فإن السؤال الذي يطرح نفسه مرة أخرى: لماذا لم يتم الاعتماد على الدراسات السوسيولوجية المعمقة التي تدرس تركيبة المجتمعات والدول الطاردة للشعوب؟ بدليل أن المهاجر الذي سار في رحلة وسط المجهول قادما وسط صحراء قاحلة من أجل الوصول إلى شمال إفريقيا تعني الكثير لمن اضطلع بتحليل الظاهرة من جانب إنساني.

وفي هذا السياق فلقد رأى بن عيسى (2020) أن الجزائر قد اعتمدت على اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار لضبط الحدود، لكنها لم تُدمج المجتمع المدني ضمن هذه الآليات (بن عيسى، 2020، ص. 45)

وأشار الباحث عبد القادر بوعافية أيضا إلى أن "المنظومة القانونية الجزائرية لم تُفعّل دور المجتمع المدني في إدارة ملف الهجرة، رغم النصوص الداعية إلى الشراكة" (بوعافية، 2019، ص. 88)

لقد عكست ملاحظات كل من بن عيسى وبوعافية قصوراً واضحاً في تفعيل دور المجتمع المدني ضمن سياسات الهجرة في الجزائر .فرغم أن النصوص القانونية دعت إلى الشراكة، إلا أن التطبيق العملي اقتصر على البُعد الرسمي، من خلال الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، دون أن يدمج الفاعلين المدنيين في آليات الضبط والمرافقة . هذا الإقصاء أضعف من فعالية التدخلات، وفوّت على الدولة فرصة الاستفادة من خبرات المجتمع المدني في التوعية، والدعم النفسي، والمرافقة القانونية للمهاجرين .وقد غاب التنسيق بين المؤسسات الرسمية والجمعيات، مما شكّل مؤشراً على فجوة في الحوكمة التشاركية، وأكد أن المنظومة القانونية لم تُترجم إلى واقع ملموس في هذا المجال.

2.2. المجتمع المدني كفاعل إنساني وقانوني:

شكّل المجتمع المدني فاعلاً إنسانياً وقانونياً أساسياً في إدارة قضايا الهجرة، حيث اضطلع بدور محوري في حماية حقوق المهاجرين ومرافقتهم قانونياً واجتماعياً .وقد ساهمت منظماته في تقديم الدعم النفسي، والإغاثة، والتوعية القانونية، خاصة في ظل غياب تدخلات رسمية فعالة .لكن التشريعات أهملت إشراكه ضمن آليات صنع القرار، مما همّش دوره الحيوي .

لقد تجاهلت السلطات الجزائرية مساهماته، رغم ما أثبتته التجارب الدولية من فعالية الشراكة مع المجتمع المدني .بذلك، غُيّب عن المشهد المؤسساتي، وحُصر في أدوار ثانوية، ما أضعف من استجابة الدولة لتحديات الهجرة.

ولقد تم تهميش المجتمع المدني في إدارة ملف الهجرة أولاً بسبب هيمنة المقاربة الأمنية على السياسات العامة، حيث ركّزت الدولة على ضبط الحدود ومراقبة التحركات، متجاهلة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية التي يُجيد المجتمع المدني التعامل معها. هذا التوجه الأمني قلّص من فرص إشراك الجمعيات في صنع القرار، واعتبرها أطرافاً غير رسمية، ما أضعف من حضورها في المشهد المؤسساتي.

أما السبب الثاني، فتمثل في غياب الإرادة السياسية لتفعيل الشراكة مع المجتمع المدني، رغم وجود نصوص قانونية تُقر بدوره. فقد اكتفت السلطات بإشارات شكلية دون ترجمتها إلى آليات تنفيذية، مما جعل مساهماته تُهمّش وتُحصر في أدوار ثانوية. هذا التهميش أضعف من فعالية الاستجابة الوطنية لتحديات الهجرة، وحرم المهاجرين من خدمات حيوية كان بإمكان الجمعيات توفيرها.

وهناك أدلة أخرى أشارت إلى أهمية ما قامت به كثير من الجمعيات لكن في إطار غير رسمي وبدون إيعاز من السلطات، بل كان التدخل وفق مبادرات جمعوية خيرية فقط. ولقد أشار الباحث بوسليماني بأن الجمعيات الجزائرية قد لعبت دورًا في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين، خاصة في المناطق الحدودية (سليماني، 2021، ص. 112)

لكن واجهت الجمعيات عراقيل قانونية متعددة، أبرزها غياب إطار تشريعي يُحدد صلاحياتها في مجال الهجرة، مما جعل تدخلها مقيدا. كما افتقرت إلى آليات التنسيق الرسمية مع الجهات الحكومية، ما حدّ من قدرتها على تقديم الدعم القانوني والإنساني للمهاجرين. إضافة إلى ذلك، لم تُمنح هذه الجمعيات حق الوصول إلى مراكز الاحتجاز أو نقاط العبور الحدودية، مما عرقل جهودها في المرافقة والمراقبة. كما أن بعض النصوص القانونية بقيت عامة وغير مفعّلة، ما خلق فراغاً تنظيمياً. هذا الوضع القانوني الهش ساهم في تهميش دورها رغم أهميته. من جانبه أكد الباحث الفرنسي ميشال أغيي أن "المجتمع المدني هو الحامل الحقيقي للقيم الإنسانية في مواجهة السياسات الأمنية للهجرة.(Agier, 2016, p. 73) "

لقد قصد ميشال أغيي أن المجتمع المدني هو بمثابة التجسيد الفعلي للمبادئ الإنسانية في التعامل مع قضايا الهجرة، على عكس السياسات الرسمية التي غالباً ما تُركّز على الجوانب الأمنية والرقابية. فالجمعيات والمنظمات غير الحكومية تُعطي الأولوية لكرامة الإنسان وحقوقه، وتُقدّم الدعم بعيداً عن منطق الردع والمنع. بهذا المعنى، يُعد المجتمع المدني صوتاً إنسانياً في سياق تُهيمن عليه الاعتبارات الأمنية.

3.2. التحديات التي واجهت المجتمع المدني الجزائري:

-غياب آليات التمويل المستدام: افتقدت الجمعيات العاملة في مجال الهجرة إلى مصادر تمويل مستقرة تُمكنها من تنفيذ برامج طويلة الأمد وذات أثر ملموس .فقد اعتمدت في الغالب على دعم ظرفي أو تمويلات خارجية غير مضمونة، مما جعل تدخلاتها محدودة زمنياً وغير قابلة للاستمرار .هذا الوضع المالي الهش أثر على قدرتها في التخطيط الاستراتيجي، وتوظيف الكفاءات، وتوفير الخدمات الأساسية للمهاجرين .كما أدى إلى توقف العديد من المبادرات الناجحة بسبب نفاد الموارد .وعليه سيبقى التمويل المستدام شرطاً أساسياً لضمان فعالية المجتمع المدني.

-عدم إدماج الجمعيات في صياغة السياسات العمومية: رغم مشاركة الجمعيات الميدانية الفاعلة في تقديم الدعم للمهاجرين، إلا أنها لم تُدمج في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة .فقد بقيت هذه السياسات تُصاغ داخل الأطر الرسمية دون استشارة الفاعلين المدنيين أو الاستفادة من خبراتهم الميدانية .هذا الإقصاء قلّص من واقعية السياسات، وجعلها بعيدة عن احتياجات المهاجرين الفعلية .كما حرم الجمعيات من فرصة التأثير في

القرارات التي تمسّ مجال تدخلها. وعليه فإن إدماجها في صياغة السياسات هو خطوة ضرورية نحو حوكمة تشاركية أكثر عدالة.

ولقد أشار تقرير الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان إلى أن "الجزائر لم تُفعّل بعد نموذج الشراكة مع المجتمع المدني في إدارة الهجرة(EMHRN, 2022, p. 29) "أي أن الجزائر لم تعتمد بعد بشكل فعلي على المجتمع المدني كشريك في وضع وتنفيذ سياسات الهجرة، رغم أهميته في هذا المجال .لأن غياب نموذج الشراكة هو الذي عكس ضعف التنسيق بين الدولة والجمعيات، وفوت فرصاً لتعزيز الاستجابة الإنسانية . لذلك فإن التقرير قد أبرز الفجوة الكبيرة بين النصوص القانونية والممارسة الواقعية.

وفي الأخير يمكن القول أن الجزائر يمكنها الإستلهام من باقي التجارب العالمية ومن أبرز هذه التجارب هي التجربة الكندية. بحيث مثّلت تجربة الكفالة الكندية نموذجًا ناجحًا في إشراك المجتمع المدني في استقبال اللاجئين.

يمكن للجزائر أن تستلهم هذا النموذج عبر تكييفه مع خصوصياتها القانونية والاجتماعية. ولقد اقترح في هذا السياق الباحث الكندي Howard Adelman أن "الكفالة المجتمعية تُعزز التضامن المحلي وتُعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة.(Adelman, 2008, p. 56) "

من خلال هذا التحليل، اتضح أن المجتمع المدني الجزائري قد امتلك إمكانات معتبرة للتدخل في ملف الهجرة غير الشرعية، لكنه اصطدم بعوائق قانونية ومؤسساتية حدّت من فعاليته. وقد أظهرت التجارب الدولية، خاصة الكندية، أن إشراك الفاعلين المحليين يُعد خيارًا استراتيجيًا في إدارة الهجرة من منظور إنساني. واستنادًا إلى الإطار القانوني الإقليمي، فإن تفعيل هذا الدور يتطلب مراجعة السياسات العمومية وتوسيع فضاء الشراكة. كما أن هذا الاستنتاج قد مهد للانتقال إلى المحور التالي، الذي سيُعالج تجربة الكفالة الكندية للاجئين وإمكانات تطبيقها في الجزائر.

3.استكشاف إمكانية تطبيق نموذج الكفالة الكندية للاجئين في السياق الجزائري لتعزيز الحماية والمرافقة الإنسانية.

بعد أن تم تحليل دور المجتمع المدني الجزائري في مواجهة الهجرة غير الشرعية ضمن الإطار القانوني الإقليمي، برزت الحاجة إلى استكشاف نماذج دولية ناجحة يمكن أن تُلهم السياسات المحلية. وقد مثّل نموذج الكفالة الكندية للاجئين أحد أبرز هذه التجارب، نظرًا لنجاعته في إشراك المجتمع المدني في استقبال ومرافقة اللاجئين. هذا النموذج اعتمد على مبدأ التضامن المجتمعي، حيث تولّت مجموعات من المواطنين مسؤولية دعم اللاجئين قانونيًا واجتماعيًا. وقد أثبتت التجربة الكندية فعاليتها في تعزيز الاندماج وتقليل العبء على الدولة. ومن هنا، انطلقت هذه الدراسة لتُقيّم مدى قابلية تطبيق هذا النموذج في السياق الجزائري.

لقد واجهت الجزائر تحديات متزايدة في إدارة ملف الهجرة، خاصة في ظل تزايد الضغوط الإقليمية والدولية. وقد أظهرت التجربة السابقة أن المجتمع المدني الجزائري قد إمتلك إمكانات معتبرة، لكنها لم تُستثمر بالشكل الكافي. لذلك، بدا من الضروري البحث في آليات جديدة تُعزز الشراكة الإنسانية، وتُعيد الاعتبار للبعد الاجتماعي في معالجة قضايا الهجرة. وقد استدعت هذه الحاجة النظر في تجربة الكفالة الكندية، التي نجحت في تحويل المجتمع المدني إلى فاعل رئيسي في حماية اللاجئين. ومن خلال هذا المحور، سعت الدراسة إلى تحليل هذا النموذج واستكشاف إمكانات تكييفه مع الواقع الجزائري.

1.3. تعريف نموذج الكفالة الكندية للاجئين:

اعتمدت كندا منذ عام 1979 نظام الكفالة المجتمعية، الذي سمح للمواطنين والجمعيات بكفالة اللاجئين من خلال تقديم الدعم المالي والمعنوي لهم لمدة عام على الأقل.(Adelman, 2008, p. 56) .ارتكز النموذج الكندي في إدارة ملف اللجوء على مبدأ الشراكة الفعلية مع المجتمع المدني، حيث فُعّلت آليات التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية بشكل مؤسسي ومنظم .وقد ساهمت هذه المقاربة في تعزيز الاستجابة الإنسانية، من خلال إشراك الجمعيات في استقبال اللاجئين، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، والمرافقة القانونية .كما مُنحت هذه الهيئات صلاحيات واضحة، وشاركت في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة، مما عزز من فعالية التدخلات .

كما أن هذا النموذج قد اعتمد على فلسفة قائمة على الثقة والتكامل بين الفاعلين الرسميين والمدنيين، ما أرسى بيئة تضامنية قوية داخل المجتمع الكندي .وقد أشار الباحث *Howard Adelman* إلى أن "الشراكة مع المجتمع المدني كانت حجر الأساس في نجاح سياسة اللجوء الكندية .(Adelman, 2002, p. 115) "

كما دعمت الحكومة الكندية هذه الشراكة عبر برامج تمويل مستدامة، مثل برنامج "الشراكة المجتمعية للاجئين "الذي نُفّذ منذ الثمانينات. ومن جهة أخرى، ساهم هذا النموذج في ترسيخ ثقافة التضامن المحلي، حيث شاركت الأسر والمجتمعات المحلية في استقبال اللاجئين ورعايتهم، ضمن ما يُعرف بنظام "الكفالة الخاصة ."وقد أتاح هذا النظام للمواطنين الكنديين أن يُصبحوا فاعلين مباشرين في عملية الإدماج، مما عزز من التفاهم والتعايش بين الثقافات .كما أظهرت التجربة الكندية أن إشراك المجتمع المدني لم يعزز وحسب فعالية السياسات، بل أسهم أيضاً في بناء مجتمع أكثر انفتاحاً وتسامحاً .

وقد أكدت الباحثة *Jennifer Hyndman* أن "الكفالة المجتمعية للاجئين في كندا مثّلت نموذجاً عالمياً في التضامن المدني .(Hyndman, 2011, p. 89) "هذا التوجه الإنساني جعل من كندا مثالاً يُحتذى به في إدارة اللجوء، بعيداً عن المقاربات الأمنية الضيقة التي اعتمدتها دول أخرى.كما تم الإشارة أيضا إلى أن "الكفالة المجتمعية أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في مجال حماية اللاجئين.(Brouwer, 2015, p. 102) "

ومن خلال السياق الكندي في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين نفهم بان كندا لم تتخوف منهم. لأنها تبنّت منذ البداية رؤية إنسانية للهجرة، اعتبرتها فرصة لتعزيز التنوع الثقافي والنمو السكاني، لا تهديداً أمنياً. فقد اعتمدت سياسات احتوائية بدل الإقصاء، وراهنت على الإدماج الاجتماعي كوسيلة للوقاية من التوترات. كما فَعّلت برامج استقبال مدروسة، خضعت فيها طلبات اللجوء لتقييم دقيق دون أن تُربط تلقائياً بمخاطر أمنية.

إن الدولة الكندية آمنت بأن بناء الثقة مع المهاجرين هو الذي يمكنه أن يُقلّص من احتمالات الانحراف، كما أنها فضّلت الاستثمار في التعليم والتكوين لكل المهاجرين الوافدين إلى إقليمها السيادي بدل المراقبة والعقاب لكل المهاجرين بحجة أنهم يهددون أمنها وسيادتها، أو ترفع في وجوههم عدم الدخول المشروع. ولقد أشار أيضا *Daniel Hiebert* إلى أن "كندا تعاملت مع الهجرة كرافعة اقتصادية واجتماعية، لا كتهديد محتمل .(Hiebert, 2006, p. 41) " كما أكدت *Audrey Macklin* أن "النهج الكندي في اللجوء ارتكز على احترام الحقوق، لا على منطق الردع الأمني " .(Macklin, 2005, p. 67)وعليه فإن هذا التوجه هو الذي في الأخير جعل من كندا نموذجاً فريداً في إدارة الهجرة بعيداً عن الهواجس الأمنية.

2.3. عناصر نجاح النموذج الكندي:

ارتكز نجاح النموذج الكندي على توفر بنية قانونية واضحة نظّمت عملية الكفالة الخاصة، وحدّدت بدقة مسؤوليات الأطراف المعنية، سواء من جهة الدولة أو من جهة المجموعات الكافلة .فقد وُضعت شروط قانونية تضمن التزام الكافلين بتوفير الدعم المالي والاجتماعي للاجئين خلال فترة محددة، مما عزّز من شفافية العملية .كما أُدرجت آليات رقابة وتقييم لضمان احترام الالتزامات، وأُتيح للكافلين التقدم بطلبات عبر نظام إداري مبسط .هذا الإطار القانوني أرسى الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، وساهم في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في استقبال اللاجئين .وقد اعتُبر هذا التنظيم من أبرز نقاط القوة في السياسة الكندية للهجرة.

من جهة أخرى، دعمت الحكومة الكندية هذا النموذج من خلال توفير التدريب والتمويل للمجموعات الكافلة، ما مكّنها من أداء دورها بكفاءة .فقد أُنشئت برامج تكوين خاصة لتأهيل المواطنين على التعامل مع اللاجئين، وفُرِضت معايير لاختيار الكافلين لضمان الجدية والاستعداد .كما خُصّصت موارد مالية لدعم الجمعيات والمبادرات المحلية، مما خفّف العبء عن المتطوعين .هذا الدعم الرسمي عزّز من فعالية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وأثبت أن إشراك المواطنين في إدارة ملف اللجوء يُمكن أن يكون مستداماً ومؤثراً .وقد أظهرت التجربة أن الاستثمار في التكوين والدعم يُعد عنصراً حاسماً في نجاح النموذج.

ولقد أظهرت الدراسات أن اللاجئين المكفولين مجتمعيًا حققوا اندماجًا أسرع من نظرائهم في البرامج الحكومية، وهو ما أكده *Beiser (2009, p. 88)* في دراسته حول الصحة النفسية والاندماج الاجتماعي للاجئين .فقد استفاد هؤلاء من دعم مباشر وشخصي من الكافلين، مما سهّل عليهم تعلم اللغة، إيجاد عمل، والانخراط في الحياة اليومية .كما شعروا بترحيب أكبر، وواجهوا عزلة أقل مقارنة بمن استُقبلوا عبر القنوات الرسمية .هذا الفرق في التجربة بيّن أن التفاعل الإنساني والمرافقة الشخصية هما اللذان يُحدثان فارقاً كبيراً في مسار الاندماج.

إذاً النموذج الكندي قد أثبت حقيقةً أن المجتمع المدني ليس مجرد داعم، بل شريك فعلي في بناء مستقبل اللاجئين ، وبناء على ذلك فإن هذا الاستنتاج قد جسّد واقعيا جوهر النموذج الكندي في إدارة ملف اللجوء. بدليل أن التجربة الكندية فد برهنت بأن المجتمع المدني في كندا لم يُؤدي فقط دوراً ثانوياً أو تكميلياً، بل شارك بفعالية في رسم السياسات، وتنفيذ البرامج، ومرافقة اللاجئين في مسار اندماجهم. من خلال نظام الكفالة الخاصة، أي تحوّل المواطنون والجمعيات إلى فاعلين مباشرين في استقبال اللاجئين، مما أضفى بُعداً إنسانياً عميقاً على العملية. بمعنى أن هذا النموذج تجاوز منطق الإغاثة المؤقتة، ومكرسا في نفس الوقت ثقافة التضامن المستدام، مع إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في إدارة الهجرة.

3.3. مدى قابلية تطبيق النموذج الكندي في الجزائر:

لقد افتقرت الجزائر إلى إطار قانوني يُنظم الكفالة المجتمعية، رغم وجود جمعيات نشطة في مجال الهجرة، ولم يسمح على الإطلاق بأن يكون هناك نظام للكفالة بالجزائر، بل تم سن قوانين تجرم هذا الفعل التكافلي (بن عيسى، 2020، ص. 45) ولقد عاقب القانون الجزائري كل من يُقدّم المساعدة أو الإيواء لمهاجرين غير شرعيين، حتى وإن كان ذلك بدافع إنساني، وهذا ما جرم الفعل التكافلي وأضعف من دور المجتمع المدني في الاستجابة لأزمات الهجرة. كما أن هذا التوجه القانوني تم عكسه بوضوح في المادة 30 من القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، التي نصت على أن "كل شخص يُساعد أو يُسهّل دخول أو إقامة أجنبي غير شرعي في الجزائر يُعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية".

نفهم من خلال هذا النص انه لم يُميز بين المساعدة الإجرامية والمساعدة الإنسانية، وهو ما يجيب عن سؤال أسباب إنعدام النظام التكافلي بالجزائر، وغياب التضامن الشعبي وعدم تحول الفاعلين المدنيين إلى متهمين بهذه الظاهرة الإنسانية المستشرية في المجتمع الجزائري وتداعياتها على الأمن المجتمعي. كما انه وفي ظل غياب الإستثناءات القانونية، تحول التكافل الاجتماعي الجزائري مع هؤلاء المهاجرين إلى جريمة تعرض مرتكبها للعقاب، لكن ألا يتنافى هذا مع المبادئ الحقوقية الدولية؟ لذلك لاحظ الباحث الجزائري عبد القادر بوعافية أن "الجزائر بحاجة إلى إعادة هيكلة علاقتها بالمجتمع المدني في مجال الهجرة، إذا أرادت تبني نماذج دولية فعالة" (بوعافية، 2019، ص. 91)

ونستنتج من عدم اعتماد الجزائر لنظام الكفالة المجتمعية في الهجرة، وكذا غياب إطار قانوني يُنظم العلاقة بين الكافلين والمكفولين، أن الجزائر لديها مخاوف من استغلال المهاجرين من طرف مواطنيها الجزائريين، أو حدوث تجاوزات يصعب ضبطها. وبالتالي فقد سادت خشية من أن يتحول هذا النظام إلى آلية غير رسمية تُكرّس التبعية بدل الإدماج، خاصة في ظل ضعف الرقابة المؤسساتية.

إذاً لم تُفعّل الدولة آليات حماية قانونية تضمن حقوق اللاجئ والكافل على حد سواء، ما جعل تبني هذا النموذج محفوفاً بالمخاطر. في هذا السياق، فضّلت السلطات الاعتماد على المقاربة الأمنية والإدارية، معتبرة أن الكفالة المجتمعية قد تُربك المنظومة الرسمية للهجرة. هذا التردد عكس غياب الثقة في المجتمع المدني كفاعل منظم ومؤهل.من جهة أخرى، أثّرت التجارب السلبية المرتبطة بأنظمة الكفالة في دول أخرى، مثل النموذج السعودي، على تصور هذا النظام في الجزائر. فقد ارتبطت الكفالة هناك بممارسات مهينة، كما جسّدها فيلم *حياة الماعز*، الذي كشف عن مشاهد مخزية من الاستغلال والحرمان من الحقوق الأساسية.

هذه الصور رسّخت في الوعي الجماعي أن الكفالة قد تحولت إلى شكل من أشكال العبودية الحديثة، خصوصا إذا لم تُؤطر قانونياً وأخلاقياً. لذلك يمكن أن يُفترض بأن صناع القرار في الجزائر قد خشوا من تكرار تلك الانحرافات في السياق الجزائري، خاصة في ظل هشاشة المؤسسات الرقابية. لكن هذا الحذر، حتى وإن كان مبرراً جزئياً، إلا أنه حال دون استثمار إمكانات المجتمع المدني في استقبال اللاجئين بشكل إنساني ومنظم.

4.3. آليات نجاح صياغة إطار قانوني للكفالة المجتمعية وجعلها بحوزة المجتمع المدني لمرافقة المهاجر غير الشرعي:

-**تفعيل الكفالة المجتمعية في الجزائر:** وذلك من خلال وضع إطار قانوني واضح يُنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مجال استقبال اللاجئين. مع ضرورة تعديل بعض النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء، بما يضمن الاعتراف بالكفالة كآلية رسمية.

-**تفعيل دور فعاليات المجتمع المدني في إدارة ملف الهجرة من خلال نظام الكفالة:** أي ضرورة دمج الجمعيات النشطة ضمن منظومة الحماية القانونية، ثم منحها صلاحيات أوسع في التدخل. مع ضرورة الاستلهام من التجارب الدولية، أبرزها النموذج الكندي، لتحديد المعايير التنظيمية للكفالة.

-**تعزيز قدرات الفاعلين المحليين:** من خلال برامج تدريبية متخصصة. وقد نُظمت ورشات عمل لفائدة الجمعيات، تناولت الجوانب القانونية، النفسية، والاجتماعية المتعلقة بمرافقة اللاجئين. كما أُنشئت منصات رقمية لتبادل الخبرات بين الفاعلين المحليين والدوليين. واستُحدثت شراكات مع منظمات دولية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي وفّرت الدعم الفني والتقني. وقد شُجعت الجامعات على إدماج موضوع الكفالة ضمن برامجها

الأكاديمية، مما ساعد في إنتاج معرفة محلية متخصصة. وأسهم هذا الاستثمار في بناء قاعدة مجتمعية مؤهلة لتطبيق النموذج بكفاءة واستدامة

-**وضع دليل إجرائي لنظام الكفالة المجتمعية:** من خلال التفكير في الشُروع في إعداد دليل إجرائي يُحدد شروط الكفالة، ومسؤوليات الأطراف، وآليات المتابعة. والمساهمة في التأسيس لخلق بيئة قانونية مشجعة على تبني النموذج المجتمعي.

-**التحفيز المالي والدعم المؤسسي:** لنجاح الكفالة المجتمعية ضروري توفير آليات تمويل مستدامة تُحفّز الجمعيات والمواطنين على المشاركة. من خلال إنشاء صناديق دعم خاصة بالكفالة، تُموّل من ميزانية الدولة ومن مساهمات الشركاء الدوليين.

- **القيام بإجراءات عديدة أخرى تتمثل في:**

- ✓ وضع الحوافز الضريبية للجمعيات الكافلة
- ✓ تشجيع الشركات على تقديم الدعم مادي في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ استحداث آليات متابعة وتقييم لضمان شفافية استخدام الموارد
- ✓ إدماج الكفالة ضمن الإستراتيجية الوطنية للهجرة،
- ✓ تحويل الكفالة من مبادرة تطوعية إلى سياسة عمومية قائمة على التضامن.
- ✓ القيام بترسيخ ثقافة الكفالة المجتمعية في الجزائر من خلال توعية المجتمع

ولقد أشار الباحث سليماني إلى أن "العمل الجمعوي في الجزائر مازال يفتقر كثيرا إلى الدعم المؤسسي، مما يُعيق تبني نماذج دولية مثل الكفالة الكندية" (سليماني، 2021، ص. 115) من خلال هذا التحليل، تبيّن أن نموذج الكفالة الكندية للاجئين قدّم تجربة رائدة في إشراك المجتمع المدني في حماية اللاجئين، ونجح في تحويل التضامن إلى آلية مؤسسية فعالة. ورغم اختلاف السياق الجزائري، فإن عناصر هذا النموذج تُعد قابلة للتكييف إذا ما توفرت الإرادة السياسية والدعم القانوني.

وقد أظهرت الدراسات أن المجتمع المدني الجزائري مزال يمتلك الإمكانات اللازمة، رغم كل التحديات الموجودة وعلى رأسها غياب الإطار القانوني التنظيمي لمجال الكفالة المجتمعية إلى جانب غياب التمويل الكافي للجمعيات التي تأسست معظمها في إطار عمل تطوعي خيري، وكذا غياب الثقافة المجتمعية في داخل المجتمع الجزائري تجاه نظام الكفالة المجتمعية. في الأخير يمكن القول بأن النموذج الكندي سيُشكّل نقطة انطلاق نحو بناء شراكة إنسانية أكثر فعالية في إدارة الهجرة.

خاتمة:

في ختام هذا التحليل، تبيّن أن النموذج الكندي في إدارة ملف اللجوء قد اعتمد على رؤية تشاركية، حيث فَعّل دور المجتمع المدني بشكل مؤسسي .فقد وُضعت آليات قانونية واضحة، ودُعمت بمصادر تمويل وتكوين مستمر، مما عزّز من فعالية التدخلات .هذا النموذج لم يُعتمد فقط كسياسة، بل تجسّد كممارسة يومية داخل المجتمع الكندي .وقد أثبت نجاحه في تعزيز الإدماج وتقوية الروابط الاجتماعية. في المقابل، افتقرت الجزائر إلى إطار قانوني يُنظم الكفالة المجتمعية، رغم وجود جمعيات نشطة ومؤهلة .فقد غابت الإرادة السياسية لتفعيل الشراكة، واستُبدلت بمقاربة أمنية تُقصي الفاعلين المدنيين .كما جرى تجريم الفعل التكافلي، مما حدّ من قدرة المواطنين على تقديم الدعم الإنساني .هذا التوجه القانوني أضعف من استجابة الدولة لتحديات الهجرة المعاصرة.

وقد أظهرت التجارب أن إشراك المجتمع المدني لا يُهدد الأمن، بل يُعززه من خلال بناء الثقة والتماسك الاجتماعي .فالدول التي راهنت على التضامن بدل الردع، نجحت في تحويل الهجرة إلى فرصة تنموية .بينما الدول التي تعاملت معها بمنطق العقاب، واجهت عزلة وتوترات داخلية .لذلك، وجب إعادة النظر في السياسات الحالية، وتجاوز منطق الخوف والتقييد. ختاماً، يُعد تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني خطوة ضرورية نحو بناء منظومة هجرة أكثر عدالة وإنسانية .فقد أثبتت النماذج الناجحة أن التكافل لا يُقاس بالمخاطر، بل بالنتائج الملموسة في حياة اللاجئين والمجتمعات المستقبِلة . أي على الجزائر أن تُعيد صياغة علاقتها مع الفاعلين المدنيين، وتُؤطرها قانونياً بما يضمن الحقوق ويُعزز الفعالية .فالهجرة ليست أزمة، بل اختبار حقيقي لقيم الدولة ومؤسساتها.

النتائج:

1. النموذج الكندي نجح بفضل إشراك المجتمع المدني في إدارة ملف اللجوء.
2. أظهرت التجربة الجزائرية غياب إطار قانوني يُنظم الكفالة المجتمعية
3. تجريم الفعل التكافلي في الجزائر قد حدّ من فعالية التضامن الشعبي.
4. أثبتت الدراسات أن اللاجئين المكفولين مجتمعيًا حققوا اندماجًا أسرع
5. لوحظ أن المقاربة الأمنية الجزائرية همّشت كل جمعية نشطة في الهجرة.
6. برهنت التجارب الدولية أن الشراكة مع المجتمع المدني تُعزز الفعالية.
7. كُشف أن غياب التمويل المستدام أعاق قدرة الجمعيات على تنفيذ البرامج
8. تأكد أن الثقافة القانونية الجزائرية لا تُشجّع احتضان اللاجئ الإفريقي.

التوصيات:

1. ضرورة مراجعة القوانين الوطنية لبلوغ التمييز الواضح بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإجرامية في قضايا الهجرة.

2. لابد من تفعّيل إطار قانوني يُنظم الكفالة المجتمعية ويُحدد مسؤوليات الكافلين والمكفولين.

3. ضرورة أن تعمل الجزائر على إدماج الجمعيات النشطة في صياغة السياسات العمومية المتعلقة بالهجرة واللجوء.

4. تخصّيص برامج تدريب وتأهيل للمجموعات الكافلة لضمان جاهزيتها واستعدادها الميداني.

5. أطلاق حملات توعية وطنية لتغيير الصورة النمطية السلبية تجاه المهاجرين غير النظاميين.

6. اعتماد مقاربة حقوقية تُراعي كرامة اللاجئ وتُعزز فرص اندماجه .

7. أنشاء شراكات مع منظمات دولية لدعم قدرات المجتمع المدني المحلي .

8. مراقبة تنفيذ برامج الكفالة لضمان احترام الحقوق ومنع أي تجاوزات .

قائمة المراجع:

بن عيسى، عبد الرزاق. (2020). الهجرة غير الشرعية في الجزائر: قراءة قانونية. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 12*(1)، 60–40.

بوعافية، عبد القادر. (2019). دور المجتمع المدني في إدارة الهجرة غير النظامية. *مجلة المجتمع المدني، 7*(2)، 85–95.

سليماني، نوال. (2021). العمل الجمعوي في المناطق الحدودية الجزائرية. *مجلة العلوم الاجتماعية، 15*(3)، 110–125

القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، المادة 30، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، سنة 2008.

منظمة الهجرة الدولية. (2021). تقرير الهجرة في شمال إفريقيا https://iom.int/north-africa-migration-report . (consulté le 29/09/2025)

وزارة الداخلية الجزائرية. (2020). الاستراتيجية الوطنية للهجرة. وثيقة رسمية . https://interieur.gov.dz/migration-strategy (consulté le 29/09/2025)

Adelman, H. (2008). Canadian Refugee Sponsorship: A Model for Global Solidarity. *Refuge, 25*(2), 50–65. https://refuge.journals.yorku.ca/index.php/refuge/article/view/21323

Agier, M. (2016). *Managing the Undesirables: Refugee Camps and Humanitarian Government*. Cambridge: Polity Press.

Beiser, M. (2009). Resettling Refugees: The Impact of Sponsorship on Integration. *Journal of Refugee Studies, 22*(3), 85–100. https://doi.org/10.1093/jrs/fep012

Brouwer, A. (2015). *Private Sponsorship of Refugees: Canadian Experience and Global Potential*. Canadian Council for Refugees. https://ccrweb.ca/en/private-sponsorship-report

EMHRN. (2022). *Migration and Civil Society in Algeria: Challenges and Opportunities*. EuroMed Rights Report. https://euromedrights.org/publication/migration-algeria-report

Hiebert, D. (2006). Winning, Losing and Still Playing the Game: The Political Economy of Immigration in Canada. *Canadian Diversity, 4*(1), 36–42. https://canadiandiversity.ca/immigration-policy-hiebert

Hyndman, J. (2011). *Research Summary on Resettled Refugee Integration in Canada*. Toronto: CERIS – The Ontario Metropolis Centre. https://ceris.ca/research-summary-resettled-refugees

Macklin, A. (2005). Disappearing Refugees: Reflections on the Canada–US Safe Third Country Agreement. *Columbia Human Rights Law Review, 36*(2), 365–426. https://hrlr.law.columbia.edu/disappearing-refugees-macklin